الفصل السادس

الاقتراض والمديونية في العالم الثالث

مدخل:

تشكل أزمة الديون الخارجية (la dette extérieure) للدول الناميـــة حاليا إحدى التحولات الكبرى والرئيسية التي تواجه الدول الدائنة والمدينة على السواء،وبفعل الحاجة الماسة ومع تزايد الـــديون الخارجيـــة (la dette extérieure) ألفى عدد كبير مـــن الـــدول الناميـــة (les pays en voie de développement) بشكل عام،والدول العربية منها بشكل خاص،في وضعية حرجة تتمثل في صعوبة أداء الاستمرار في خدمة ديونها،حيث أن التزاماتهـــا الخارجية تجاوزت قدرتها على سداد هذه الديون.

والاقتراض (emprunt) من الخارج سياسة ليست بجديدة، فقد لجأت إليها عدة دول منذ زمن بعيد.وسجلت بعض الدول نجاحـــات بـــارزة في الاستفادة من أداءات واستثمار هذه القروض.لكن الـــدول ذات الـــدخل الضعيف تعرضت لتفاقم مشكلة الديون حتى بلغ بعضها إلى وقف مســـار النمو وبالتالي، تدهورالمعيشة فيها.

إن أزمة الديون الخارجية (la dette extérieure) للدول النامية (les pays en voie de développement) ومع التسليم بظهورها منذ وجـــدت الديون الدولية (les dettes internationales)،إلا أن هناك أسباب جوهرية كانت وراء ذلك،وهي ما تعرضت له هذه الدول من استعمار واســـتغلال وتبعية،إلا أن تداعيات هذه الأزمة وبحدة عقب لجوء الدول الناميـــة (les pays en voie de développement) للاقتـــراض الخـــارجي منـــذ بدايـــة الخمسينيات وحتى عقد الثمانينيات، بعد ما أعلنـــت المكســـيك توقفهـــا وعجزها عن سداد ديونها الخارجية في سبتمبر سنة1982م.

وإذا توخينا الدقة أمكن لنا القول، دون مواربة، أن أزمة الـــديون نشأت أثناء الأزمة الاقتصادية التي بدأت في الولايـــات المتحـــدة في ســـنة 1929م نتج عن (**الأزمة الكبيرة**) بعد أن هبطت مدا خيل صـــادرات البلدان النامية، بسبب الركود في البلدان الصناعية، وصعود سياسة الحماية

وانهيار أسعار المواد الأولية (les matières premières).وهكذا هبطت مدا خيل البلدان المصدرة للمواد الأولية بنسبة (60%) تقريبا بين سنتي (1929م-1928م) و(1932م-1933م)*.

* ديون العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص16.

الديون الخارجية الاجمالية للبلدان النامية

(بمليارات الدولارات والنسبة المئوية للدخل الوطني الاجمالي)

	1980	1985	1990	1991	%PNB (1991)
	(بمليارات الدولارات)				
البلدان الإفريقية الواقعة جنوب افريقيا	56.2	98.8	172.6	178.0	109.6
شمال افريقيا والشرق الأوسط	66.3	109.6	145.9	146.7	55.0
اميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	242.2	390.1	432.5	439.7	41.4
بلدان شرق آسيا والمحيط الهادىء	88.7	166.2	235.7	268.7	28.2
بلدان جنوب آسيا	38.2	68.3	114.3	120.9	34.3
أوروبا والمتوسط	29.5	44.2	76.9	82.6	46.4
البلدان المدينة جدا	270.2	435.1	500.4	508.0	45.0
الارجنتين	272	50.9	61.9	63.7	49.2
بوليفيا	2.7	4.8	4.3	4.1	85.3
البرازيل	71.0	106.1	116.4	116.5	28.8
شيلي	12.1	20.4	19.1	17.9	60.7
كولومبيا	6.9	14.2	17.2	17.4	43.5
كوستاريكا	2.7	4.4	3.8	4.0	56.1
شاطىء العاج	5.8	9.7	18.1	18.8	222.6
الاكوادور	6.0	8.7	12.1	12.5	114.5
جامايكا	1.9	4.1	4.6	4.5	155.9
المغرب	9.7	16.5	23.6	21.2	80.0
المكسيك	57.4	96.9	97.4	101.7	36.9
نيجيريا	8.9	19.6	34.6	34.5	108.8
البيرو	9.4	12.9	19.4	20.7	42.8
الفلبين	17.4	26.6	30.2	31.9	70.2
الاورغواي	1.7	3.9	4.3	4.2	45.3
فنزويلا	29.3	35.3	33.3	34.4	65.3
بلدان افريقية ضعيفة الدخل	54.4	97.8	131.4	135.7	123.1
بلدان اسيوية ضعيفة الدخل	44.7	88.9	174.4	189.4	25.9
بلدان نامية أخرى	151.8	233.1	354.0	387.0	42.0
مجموع البلدان النامية	521.1	877.2	1178.0	1236.7	41.8

المصدر: البنك الدولي. إصدار 1992 -1993.

المبحث الأول

المعونة الخارجية (aide esterieure)

تؤكد كل المؤشرات أن اتجاه المعونة الخارجية (aide esterieure) من الدول الصناعية إلى الدول النامية (les pays en voie de développement)، خلال الفترة (1960م-1982م) يشير إلى:

- انخفاضها التاريخي بشكل مستمر قياسا بدخولها الوطنية من (0,51) % إلى (0,39) % خلال الفترة الآنفة وهو حاليا بالكاد يصل إلى نصف هدف المعونة الدولية والبالغ (0,7) %.

- اتجاه قيمتها المطلقة نحو انخفاض. فمثلا تنازلت قيمتها من (27,3) مليار دولار في سنة (1980م) إلى (25,6) مليار دولار في سنة (1981م).

- الشروط المرافقة للمعونة كشروط الأداء يفقده الكثير من أهميتها في دعم التنمية في البلدان النامية (les pays en voie de développement).

- انخفاض نسب التبادل التجاري للدول النامية، يلغي من الأثر المرجو للمعونة، بل يعني بالفعل أن الدول الناميـة (les pays en voie de développement) هي التي تمول الدول الصناعية !!.

- يقابل هذا نسبة تعادل (2,99) % من الناتج الوطني الإجمالي للأقطار العربية المصدرة للنفط والمقدم على شكل معونة للدول الناميـة في سنة (1981م).

المبحث الثاني

المديونية في العالم الثالث (le tiers monde)

اختلفت الآراء ولا تزال حول طبيعة أزمة الديون الخارجية (la dette extérieure)، وفيما إذا كانت سياسة اقتصادية بالدول المدينة، أو مشكلة خارجية، أو مشكلة إفلاس حقيقي.وهل تعتبر الديون مفيدة للطرفين الدائن والمدين أم هي لصالح طرف على حساب الآخر؟وهل يمكن اعتبار الديون شرا لابد منه بالنسبة للبلدان النامية؟والى أي حد تعرض (بضم التاء وكسر الراء) الديون البلد المدين لمخاطر الإفلاس والبلد الدائن لمخاطر ضياع ديون وعدم استرجاعها؟.

أيضا، هناك اتجاه يمثله صندوق النقد الدولي (fonds monétaire international) والبنك الدولي (banque mondiale) يرى أن الأزمة ترجع في الأساس إلى الإفراط في الطلب الكلي الناجم عن أخطاء للسياسة الاقتصادية الداخلية، وبالتالي، ينعكس في وجود اختلال داخلي واختلال خارجي، ومن ثم اللجوء إلى الاقتراض (emprunt) الخارجي، بينما يرى اتجاه آخر أن الأزمة ازدادت في السنوات الأخيرة بفعل أسباب خارجية أهمها نقص السيولة الدولية (illiquidité) ، والتي تختلف عن حالة الإفلاس (insolence).

كما أنه ثبت في الواقع العملي تأثير العوامل الخارجية على الدول المثقلة بالمديونية، وهوماحدث في أمريكا اللاتينية ومعظم بلدان أوروبة الشرقية وتركيا والصين في الفترة (1974م-1982م) كتغيير أسعار النفط، والتغير في أسعار الفائدة الحقيقية على القروض، والكساد الاقتصادي العالمي وأثره على صادرات هذه الدول، وتغيرات شروط التبادل الدولي (échange international) ، مما أدى في المحصلة النهائية إلى زيادة مديونية هذه الدول، خاصة إذا علمنا أن هذه الدول في الوقت ذاته غارقة في عدم القدرة على الدفع خلال هذه المرحلة.

شروط الاعتمادات الجديدة الممنوحة للبلدان النامية

	1970	1975	1980	1985	1990	1991
جميع الدائنين						
معدلات الفائدة (٪)	5.0	6.7	9.1	7.6	6.7	6.4
اكتمال الدين (بالسنة)	21.5	16.0	16.1	16.0	18.1	17.6
فترة الامهال	6.5	5.0	4.9	5.3	5.4	5.0
عنصر الهبة (٪)	34.9	21.4	10.4	15.8	22.9	23.1
دائنو القطاع العام						
معدل الفائدة (٪)	3.6	4.7	5.4	6.0	5.3	5.5
اكتمال الدين	29.2	24.6	24.2	22.6	23.2	22.7
فترة الامهال	9.0	7.4	6.5	5.8	6.7	6.4
عنصر الهبة (٪)	49.7	39.0	34.7	28.9	35.4	32.9
دائنو القطاع الخاص						
معدل الفائدة (٪)	7.2	8.5	12.3	9.0	8.7	7.7
اكتمال الفائدة	9.7	8.2	9.2	10.2	11.1	10.5
فترة الامهال	2.6	2.7	3.5	4.8	3.6	3.0
عنصر الهبة (٪)	12.1	5.3	-10.7	4.2	5.6	9.6

البنك الدولي: إصدار 1992 -1993.

ولمواجهة هذه التداعيات، فإن الاستراتيجية المطلوبة للحد من ارتفاع الخط البياني لأزمة المديونية يستحسن تسهيل المزيد من إقراض هذه الدول بدلا من تقيدها، وتأثرا بهذا التوجه كانت مبادرة الوزير الأمريكي السابق جيمس بيكر الذي طالب باستمرار تدفق القروض للدول ذات المديونية الثقيلة على أن تلتزم هذه الدول بإتباع إصلاحات اقتصادية وفق شروط صندوق النقد الدولي (fonds monétaire international).

المبحث الثالث

المديونية في العالم العربي

ومن بين الدول المعنية بالأزمة الراهنة للمديونية العالمية على الصعيد الدولي الدول العربية، فقد بلغ حجم المديونية العربية (100) مليار دولار وفقا لتقرير حديث صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية نشرته مجلة (الأعمال في دبي) الإماراتية، أكدت فيه أن أعباء خدمة هذه الديون تصل سنويا إلى (12) مليار، وهو مايعرض البلدان العربية- خاصة غير النفطية - إلى مخاطر جمة قد تحد من قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية.

وأضاف التقرير، أن حجم الاحتياطات العربية من النقد الأجنبي يصل إلى (84) مليار دولار تمثل (61,5) % من حجم الواردات،وأن التجارة البينية لاتزال ضعيفة جدا ، وأنها لم تتجاوز الـ (14) مليار دولار بنسبة (8,4) % من حجم التجارة الخارجية سنة (2001م) والبالغ (319) مليار دولار.أما الاحتياطات العربية المؤكدة فتمثل (62,5) % من الاحتياطي العالمي.أما الإنتاج العربي من النفط فيرى التقرير أنه تجاوز الـ (20) مليون برميل يوميا بنسبة (27,2) % من الإنتاج العالمي.أما متوسط دخل الفرد في الوطن العربي فقد تجاوز الـ (2272) دولار سنويا، بمعدل يتجاوز (6) دولارات يوميا، وبلغت حصة الدول العربية مجتمعة من إجمالي حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (8,7) مليار دولار وبنحو (4,2%) من إجمالي التدفقات التي حصلت عليها الدول النامية (les pays en voie de développement) والبالغة (207,6) مليار دولار.

وبقراءة هادئة لمنطق الأرقام في التقرير السابق يتبين لنا أن أزمة الديون الخارجية (la dette extérieure) العربية إن لناحية **إجمالي الديون** أو **أعباء خدمتها** تتركز بشكل رئيسي في الدول العربية المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل ذات العجز المالي، وقد ارتفع

بنية الديون العامة الطويلة الأجل حسب الدائنين (بمليارات الدولارات)

السنة	ديون عامة	منها		ديون خاصة	منها	
		متعددة المصدر	ثنائية		قروض مصرفية	سندات	قروض خاصة أخرى
جميع البلدان النامية							
1970	31.5	7.2	24.3	13.4	3.8	1.9	7.7
1975	65.9	17.5	48.4	48.2	27.7	2.8	17.6
1980	150.9	47.0	103.9	181.5	116.3	13.0	52.1
1985	276.0	102.9	173.0	356.4	243.5	30.9	82.0
1990	485.9	202.9	283.0	417.8	194.3	104.8	118.6
1991	519.9	218.5	301.4	417.5	188.3	117.0	112.1
بلدان مدينة جدا							
1970	8.8	3.1	5.7	8.0	3.3	1.2	3.5
1975	17.6	6.9	10.7	29.7	20.2	2.0	7.5
1980	34.7	14.6	20.1	108.9	82.5	10.2	16.2
1985	71.7	33.2	38.4	229.6	180.7	17.7	31.2
1990	153.3	68.8	84.5	228.9	114.5	76.2	38.2
1991	162.2	72.4	89.8	225.6	108.1	84.5	33.1
بلدان نامية أخرى							
1970	22.7	4.1	18.6	5.4	0.5	0.7	4.2
1975	48.3	10.6	37.8	18.5	7.6	0.8	10.2
1980	116.2	32.3	83.9	72.6	33.8	2.9	35.0
1985	204.3	69.7	134.6	126.8	62.8	13.2	50.7
1990	332.7	134.1	198.5	188.9	79.8	28.6	80.5
1991	357.7	146.1	211.6	191.9	80.2	32.6	79.1
منها بلدان افريقية ضعيفة الدخل							
1970	4.2	0.6	3.6	1.4	0.1	0.3	1.0
1975	10.7	1.8	8.9	3.4	0.9	0.3	2.3
1980	32.7	8.0	24.8	9.1	2.3	0.7	6.0
1985	63.8	15.6	48.2	14.2	3.5	0.5	10.2
1990	90.1	29.8	60.3	15.4	4.6	0.3	10.5
1991	97.7	31.9	65.8	12.1	4.3	0.3	7.5

المصدر: البنك الدولي. اصدار 1992 -1993.

عدد الدول العربية التي تواجه صعوبات في تسديد ديونها، فقد اضطرت كل من مصر والمغرب والسودان، ولاحقا الأردن إلى إعادة (**جدولة**) بعض أو كامل ديونها لتخفيض أعباء خدمة الدين السنوي[1].

أما الدول العربية المدينة الأخرى مثل تونس والجزائر وسوريا واليمن فقد تمكنت من تجنب عملية إعادة جدولة ديونها الخارجية إما عن طريق السحب من التسهيلات الاحتياطية، التي وفرها صندوق النقد الدولي (fonds monétaire international) ، أو من خلال تأخير خدمة ديونها وجعل المستحقات تتراكم.

[1] الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

أعباء الديون والتحويلات الصافية للموارد

(تدفق الديون الطويلة الاجل، بمليارات الدولارات)

	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
الأرجنتين	64	47	24	14	12	27	50
بوليفيا	6	9	11	11	12	11	15
البرازيل	75	61	50	31	23	34	33
شيلي	66	69	61	62	65	88	89
ساحل العاج	74	62	29	14	4	7	9
الأكوادور	64	49	26	12	16	22	30
المكسيك	60	56	50	40	45	56	65
نيجيريا	55	29	28	23	28	42	40
الفيليبين	59	69	54	49	51	50	59
ڤنزويلا	76	70	54	37	47	62	63

المصدر: البنك الدولي (banque mondiale) إصدار 1992 ــ 1993.

والجدير بالذكر، أن مباحثات إعادة الجدولة لجهة الدائنين أدخلت هيئتين مختلفتين جدا هما نادي باريس (club de Paris) الذي يجمع الدائنين من القطاع العام، وجماعة المصارف الخاصة المنضوية تحت ما يدعى نادي لندن (club de Londres).

المبحث الرابع

نادي باريس (club de Paris)

يعتبر نادي باريس (club de Paris) المنبر الرئيسي الذي يتم من خلاله التفاوض على الدين المستحق للدائنين الرسميين. وقد ظهر هذا النادي سنة (1956م) عندما عجزت الأرجنتين عن خدمة ديونها مما حدى بها إلى الالتماس من الدول الأوروبية الدائنة تخفيض أعباء ديونها على أساس ترتيبات ثنائية.

ويضم نادي باريس (club de Paris) الذي يجتمع برئاسة مدير الخزانة في وزارة المالية الفرنسية، الدائنين من القطاع العام في البلدان المتطورة (les pays développés)، كما يضم، بصفة مراقب، الهيئات الدولية مثل: البنك الدولي (banque mondiale) ، وصندوق النقد الدولي (fonds monétaire international). ويجتمع الأعضاء للتوافق على إعادة جدولة الالتزامات المالية للحكومات المدينة حيال الدائنين من القطاع العام، وعلى تقاسم الجهود التي يجب بذلها من قبل كل طرف من الدائنين.

أيضا، هناك ملاحظتين لابد من مراعاتهما: **الأولى** أن نادي باريس لايقبل الاجتماع لبحث شأن بلد مدين إلا إذا وقع اتفاقا مع صندوق النقد الدولي (fonds monétaire international) لتنفيذ برنامج للإصلاحات الاقتصادية، ولا يمكن خرق هذه القاعدة، التي فرضت منذ سنة (1966م)، إلا إذا كان البلد غير عضو في صندوق النقد الدولي (fonds monétaire international) كما حدث في حال بولونيا سنة (1981م).

أما الملاحظة **الثانية**، المعتمدة من نادي باريس، هي أن لا يتناول البحث إلا اعتمادات المصدر العام، وتستفيد الاعتمادات التجارية من ضمانة حكومية. فضلا عن موافقة المدين، على وضع جهوده سداد الدين

على صعيد واحد حيال الديون العامة، والديون المقدمة من قبل المصـــارف التجارية.[1]

[1] ديون العالم الثالث ، جان كلود برتيملي ، مرجع سبق ذكره .

نادي لندن (club de Londres)

عكس نادي باريس، ذلك أن نادي لندن (club de londres) ليس له وجود صريح ورسمي. وتحت هذا الاسم، وأحيانا، تجتمع لجان خاصة تضم المصارف الرئيسية الدائنة في الحالات التي يدفع فيها الوضع المالي لبلد مدين الجماعة المصرفية الدولية للبحث معه في عقد اتفاق ينظم التزاماته المالية.

وتعتبر المباحثات في شؤون الديون مع المصارف الخاصة أحدث بكثير من تلك المباحثات التي جرت في نادي باريس. ولم تصبح ذات أهمية جادة إلا في الثمانينيات، غير أنها حاليا تحمل رهانا كبيرا، إن لجهة أن المبالغ المعنية اكبر من تلك المتباحث بشأنها في نادي باريس، أو أن تعاون المصارف في مابينها في المباحثات مع المدينين العاجزين كان أساسيا للوصول إلى توازن مقبول من وجهة نظرهم.

المبحث السادس

إعادة الجدولة

عندما لجأت الدول العربية لتخفيف أعباء الديون الرسمية لترتيبان نادي باريس ، والمتمثلة في إعادة جدولة الديون (réechelonnement de la dette) الرسمية، واجهت قدر ضئيل من النجاح. إلا أن المصاعب التي يواجهها ميزان المدفوعات ومن ثم القدرة على سداد الالتزامات الخارجية لاتزال قائمة في هذه الدول، خاصة وأن أعباء الديون الخارجية (la dette extérieure) لمعظم هذه الدول لا تزال كبيرة وتحتاج إلى ترتيبات جديدة وتدابير أكثر فاعلية.

لقد تزايد وضع الدول النامية (les pays en voie de développement) سوءا في علاقاتها الاقتصادية الخارجية مع الدول الصناعية بصورة خاصة ، ويمكن أن نستنتج منه الآتي :

1- إذا كانت الثروة النفطية هي التي مثلت القوة المشجعة للدول النامية للمطالبة بإصلاح النظام القائم، فإن استمرار تردي أوضاعها الاقتصادية شكل القاعدة الدافعة لهذه المطالبة.

2- تحول الثقة بالنظام القائم إلى شك ثم في مرحلة لاحقة إلى تحدي حيث ثبت يقينا، أن المشاكل التي تعانيها الدول النامية (les pays en voie de développement) ليست مرحلية، وإنما تركيبية عميقة، الأمر الذي يستدعي حلولا تجاريها عمقا وشمولا.

3- تعميق القناعة بأن التعجيل بالنمو ليس كافيا وحده لحل مشاكل الدول النامية (les pays en voie de développement) مما يستدعي توسيع قاعدة المطالب بسبب عمق وارتباط هذه المشاكل، فالفقر والتبعية (la dépendance) صنوان لا يفترقان، ونتيجة لذلك،

توجهت الدول النامية (les pays en voie de développement) نحو طاولة المساومة الدولية تحكمها ثلاثة اعتبارات مترابطة ودافعة:

- **اقتصاديا** : السعي إلى عدالة تقسيم العمل الدولي بما فيه توزيع الثروة والدخل.

- **سياسيا** : المطالبة بزيادة المشاركة في وضع القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية الدولية ليس فقط من اجل حماية مصالحها، وإنما أيضا لتأكيد حقوقها في التعامل الدولي.

- **نفسيا** : الشعور المتزايد بالقوة ومبعث ذلك نشوة الانتصار الذي حققته (أوبك)

أعباء الديون والتحويلات الصافية للموارد

(تدفق الديون الطويلة الأجل، بمليارات الدولارات)

السنة	خدمة الدين	منها		اعتمادات جديدة	تحويلات صافية
		دفعات الفائدة	تسديد الدين الاساسي		
بلدان نامية أخرى					
1970	2.8	0.8	2.0	5.5	2.6
1975	6.8	2.4	4.4	19.9	13.1
1980	25.2	10.7	14.6	42.5	17.3
1981	29.4	13.0	16.4	44.9	15.5
1982	32.8	14.5	18.3	50.0	17.2
1983	35.0	14.9	20.9	53.4	17.5
1984	41.0	16.7	24.3	51.9	10.9
1985	49.4	18.1	31.3	58.5	9.1
1986	55.3	20.1	35.2	60.0	4.6
1987	66.5	21.0	45.6	62.7	-3.9
1988	68.5	23.2	45.3	70.2	1.7
1989	66.6	24.2	42.4	68.1	1.5
1990	73.3	25.0	48.3	73.0	-0.3
1991	73.2	25.6	47.5	76.8	3.6
بلدان افريقية ضعيفة الدخل					
1970	0.6	0.2	0.4	1.1	0.5
1975	1.2	0.4	0.8	5.1	3.9
1980	2.9	1.3	1.6	8.2	5.3
1981	3.3	1.5	1.8	8.3	5.0
1982	3.3	1.5	1.8	9.7	6.4
1983	3.9	1.8	2.2	8.5	4.6
1984	4.1	1.8	2.3	8.5	4.4
1985	5.0	2.0	3.0	8.0	3.0
1986	5.4	2.2	3.1	8.4	3.0
1987	4.3	1.7	2.5	7.9	3.7
1988	5.5	2.3	3.2	8.2	2.8
1989	5.8	2.4	3.4	7.6	1.9
1990	5.7	2.2	3.5	7.3	1.6
1991	5.1	1.9	3.2	6.6	1.5

المصدر: البنك الدولي إصدار 1992 -1993.

وإجمالا، مادامت أزمة المديونية العالمية هي قضية دولية فإنه لايكفي لحلها، أن تقدم البلاد المعنية بإجراء التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية الملازمة، وإنما لابد أن يتسع ذلك بتغيير في إطار الاقتصاد الدولي وآليات سيره، مثل نظام النقد الدولي(F.M.I)، وأوضاع التجارة العالمية(commerce mondial) ، وسوق الاقتراض (emprunt) الدولي، وآليات السيولة الدولية، والمنظمات الاقتصادية العالمية، وهيمنة الشركات الكوكبية المتحركة.

إن التعديل الجذري للعلاقات غير المتكافئة القائمة بين الدول المدنية ودول العالم الرأسمالي لن تتحقق إلا عبر تعديلات جذرية وأساسية في النمط الراهن لتقسيم العمل الدولي، وخلق نموذج تنموي مستقل لهذه البلاد على النحو الذي يحطم قيود التبعية (la dépendance) التي تربط البلاد المدينة بالبلاد الدائنة.

فالتبعية (la dépendance) للأجنبي والاحتماء به مقابل الاستقلال الوطني سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا، والتوجه الوحدوي العربي والتكامل مقابل الحرص على الكيانات الإقليمية والأنانية القطرية (وغني عن البيان الطائفية والمزيد من التشرذم)، والتعامل الأجنبي وشبه الكلي مع الغرب مقابل التعاون التريه والمتوازن ومن مواقع الاستقلال والفائدة المتبادلة مع البلدان الاشتراكية سابقا والعالم الثالث (le tiers monde) هي - كلها - برأينا اختيارات وثوابت إيديولوجية.